

دور السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣).

م.م. فاضل كريمة كزار الشيباني\*

الملخص :-

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بشقيه النقدي والحقيقي مرحلة جديدة حصلت فيها تغيرات أهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية وفقاً لقانون (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) في رسم السياسة النقدية وتحديد الادوات الملائمة في تنفيذ تلك السياسة فضلا عن استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف السياسة النقدية في العراق، ولعل اهمها استقرار الأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة، وبما ان سعر الصرف من المتغيرات المهمة والمؤثرة في تحقيق استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم لذا لجأت السلطة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى استحداث نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ويعد مزاد العملة الأجنبية اداة نقدية غير مباشرة هدفها سحب السيولة الفائضة والحفاظ على قيمة الدينار العراقي .

وتضمنت الدراسة أربعة مباحث المبحث الأول هو منهجية البحث، والمبحث الثاني أدوات السياسة النقدية التقليدية، أما المبحث الثالث أدوات السياسة النقدية المستحدثة والمتمثلة بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) والذي يشكل الخطوة الأولى لمنح البنك المركزي العراقي استقلالية الكاملة من خلال التشريعات القانونية المستحدثة والتسهيلات القائمة اضافة الى مزاد العملات والحوالات وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات .

**Abstract: -**

After 2003, the Iraqi economy witnessed a new phase, in which changes took place. The most important of these was the Iraqi Central Bank's independence, under Law No. (56) for the year 2004, regarding the formulation of monetary policy, and the identification of appropriate tools in implementing this policy. As well as the development of new tools to suit the orientations of the objectives of monetary policy in Iraq, and

\* كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة. [Fadhall43@yahoo.com](mailto:Fadhall43@yahoo.com)

perhaps the most important price stability, and the appreciation of the Iraqi dinar, through the exchange rate and interest rates, since the exchange rate of variables important and influential in achieving price stability, and low inflation rates. Therefore, the monetary authority in Iraq, after 2003, tend to create a window to buy and sell foreign currency. The auction of foreign currency is an indirect monetary instrument aimed at withdrawing excess liquidity, and maintaining the value of the Iraqi dinar. The study included four sections. The first is the research methodology, the second is the traditional monetary policy tools, and the third section deals with the tools of the new monetary policy, which is the issuance of the law of the Central Bank of Iraq No. (56) for the year 2004, which constitutes the first step to grant the Iraqi Central Bank a complete independence, through the new legal legislations, and existing facilities, in addition to the auction of currencies and bills, and finally the conclusions and recommendations.

المحور الأول: - منهجية البحث :-  
المقدمة :-

ان واقع السياسة النقدية في حقبة التسعينات تعكس الأخفاق الذريع لسياسة البنك المركزي العراقي في تخطي الازمات التي يمر بها والذي يوعز بحسب آراء الأقتصاديين الى عدم فاعلية أدوات السياسة النقدية وكيفية تطبيقها وعدم وجود البيئة اللازمة لنجاح أدوات السياسة النقدية في معالجة المشاكل التي تحصل في عرض النقد وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها ، ونحاول في هذا البحث ان نسلط الضوء على واقع السياسة النقدية والسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي خلال مدة البحث الممتدة من (١٩٩٠-٢٠١٣) من خلال المباحث التي تتضمن اهم التشريعات القانونية الجديدة للسياسة النقدية ، والتحولت الجديدة في أدوات السياسة النقدية بعد تغيير النظام السياسي السابق اي أدوات السياسة النقدية الفعالة وغير الفعالة ثم الآثار الحقيقية والنقدية للسياسة المالية في العراق .

مشكلة البحث :- عانى الاقتصاد العراقي ظروف اقتصادية صعبة تسببت في تدهور سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية قبل عام ٢٠٠٣ وهذا ادى الى ارتفاع معدلات

التضخم وفقدان الدينار العراقي قيمته في السوق المحلية والخارجية، مما استلزم استحداث ادوات جديدة من شأنها تحقيق الاستقرار في سعر الصرف واستقرار قيمة الدينار العراقي.

فرضية البحث: - الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية تمكنت من علاج التضخم وتحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراق .

هدف البحث:- التعرف على الاجراءات المستحدثة للبنك المركزي في اطار قانونه الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، والاثار المترتبة من مزادات العملة والتي ادت الى الحد من ظاهرة التضخم. الدراسات السابقة :-

١- اطروحة عبد الحافظ عبد اللطيف حسين، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتي التقيد والتحرر النقدي في العراق ، الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨ ، تناولت الدراسة الادوات الكمية للسياسة النقدية والتي لها الاثر الكبير في الحد من التضخم .

٢-دراسة خولة قاسم الكعبي، دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في العراق (دراسة تطبيقية في اجراءات البنك المركزي العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣ )، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، تناولت الدراسة الادوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي لمعالجة ظاهرة التضخم ومدى ملائمة هذه الادوات الكمية للسياسة النقدية ضمن اجراءات البنك المركزي العراقي .

٣-دراسة علي حاتم القريشي ، تفعيل ادوات السياسة النقدية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١ )، الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، تاتي اهمية الدراسة في اثر استخدام الادوات النوعية في تفعيل السياسة النقدية في البلدان النامية لوضع الحدود الفاصلة بين الادوات المباشرة وغير المباشرة لان التمييز بينهما ليس دائماً يتصف بالوضوح عند التنفيذ.

هيكلية البحث: -يتكون البحث من اربعة محاور تناول المحور الاول منهجية البحث واهتم المحور الثاني بادوات السياسة النقدية التقليدية بينما المحور الثالث ادوات السياسة النقدية المستحدثة وتطرق المبحث الرابع الى دور السياسة المالية كرفيد للسياسة النقدية في علاج التضخم اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني :- أدوات السياسة النقدية التقليدية :-

التقليدية :-

ان معظم البلدان التي قامت بأجراء اصلاحات نقدية ومصرفية، وعملت على تفعيل آليات السوق من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والتي سعت الى تغيير أدوات السياسة النقدية لصالح الأدوات الكمية (غير المباشرة) واستحدثت أدوات نقدية جديدة من أجل توسيع قدرة البنك المركزي في التأثير على الجهاز المصرفي و السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من خلال الوسائل والأدوات (الكمية والنوعية)، وتعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي دوراً مهماً وفاعلاً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والأئتمان اذن هذه السياسة تعتبر وسيلة مهمة للمحافظة على تنظيم عرض النقد والطلب عليه وبخلاف ذلك تحصل أزمة التضخم الاقتصادي التي تؤثر على جميع جوانب الاقتصاد القومي. ومن هذه الادوات هي .

#### الادوات التقليدية :-

أولاً- متطلبات الاحتياطي القانوني :- تحتفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الأئتمان من خلال تلك النسبة<sup>(١)</sup>.

فاذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فالبنك المركزي يقوم بخفض نسبة الاحتياطي القانوني وعلى العكس اذا اراد البنك المركزي بخفض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فان البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني .

ووفقاً لهذه التوجهات الجديدة تم توجيه متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بعد ما كانت نسب تلك المتطلبات تختلف باختلاف نوع الوديعة وطبيعة المصارف ،حيث حدد البنك المركزي منذ كانون الاول عام ٢٠٠٤ نسبة (٢٥%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يمكن تعديلها من وقت الى اخر وفقاً للسياسة النقدية المتبعة توسعية كانت ام انكماشية بشرط ان تودع (٢٠%) من تلك الودائع لديه فيما تبقى نسبة (٥%) في خزائن المصرف كموجود نقدي<sup>(٢)</sup>.

وبخلاف ذلك تفرض فائده عقابية (penalty interest) على المصارف تساوي الفائدة على الائتمان الاولي مضاف اليها نسبة ٥% وتمثل تلك الفائدة العقابية الفرق بين المعلومات الصحيحة والمظلة في حال عدم تطابق مؤشرات الاحتياطي القانوني مع الودائع .

ويلاحظ من جدول رقم (١) ان نسبة الاحتياطي الالزامي بلغت ٢٥% منذ عام ٢٠٠٤ حتى للودائع الاهلية والحكومية باستثناء عام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) فقد بلغت النسبة (٧٥%) بسبب السيولة الزائدة لدى المصارف الحكومية. كما يلاحظ من الجدول رقم (١) ايضاً ان الاحتياطي الالزامي عام ٢٠٠٤ بلغت حوالي (١٦٠٤٥٣٧) مليون دينار ثم تضاعف عام ٢٠٠٥ ليصل (٢٩٦٥٥٢٦) مليون دينار واستمر بالزيادة بشكل واضح حيث كان في العامين (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) الزيادة كبيرة جداً فقد كان الاحتياطي (١٢٠٨٤٤٤١) مليون دينار في عام ٢٠٠٧ و(١٩٩٩٣٨٠٢) مليون دينار عام ٢٠٠٨ ثم تراجع بعد ذلك حتى اصبح عام ٢٠١٣ (٩٦٢٦٨٨٢) مليون دينار.

جدول (١)			
الاحتياطي الالزامي في الجهاز المصرفي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)			
( مليون دينار )			
الاحتياطي الالزامي	نسبة الاحتياطي الالزامي %		السنة
	ودائع حكومية	ودائع اهلية	
1604537	25	25	2004
2965526	25	25	2005
4078106	25	25	2006
12084441	75	25	2007
19993802	75	25	2008
9416761	25	25	2009
7155093	15	15	2010
7814853	15	15	2011
8624023	15	15	2012
9626882	15	15	2013

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة

ثانياً - سعر اعادة الخصم :- يعتبر سعر اعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد ويقصد به الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الاوراق المالية والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية نستخدمها لأغراض منح الأئتمان للأفراد والمؤسسات . 3

فعند زيادة حجم الائتمان عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه فقد تبدأ بوادر التضخم النقدي في الظهور، فان البنك المركزي سوف يرفع سعر السياسة (اعادة الخصم) الأمر الذي يزيد تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود او الائتمان او الاحتياطات النقدية وتؤدي هذه الزيادة الى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها، وهذا يؤدي الى انخفاض طلب على الائتمان وبالتالي انخفاض حجم الانفاق الكلي والذي يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي الى حد ما ويحدث العكس في حالة الركود. (٤).

ثالثاً - عمليات السوق المفتوحة :- يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزانة والسندات الحكومية والاوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة الأجل أو طويلة الاجل سواء مباشرة أو من خلال سوق المال ذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات (٥).

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من الادوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي في تحقيق أهدافه بعد عام ٢٠٠٣، ويستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير في السيولة المصرفية الفائضة وأيضاً التأثير في أسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية من خلال الإدارة السليمة للسيولة عن طريق مزادات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية ، ويقوم البنك المركزي وفقاً لهذه العمليات بالبيع او الشراء المباشر (الفوري والآجل) للأوراق المالية لدين صادر من قبله أو من قبل الحكومة ، شرط ان تتم عملية البيع أو الشراء للأوراق الحكومية في السوق الثانوية ( secondary Market) وكذلك الشراء والبيع المباشر (الفوري والآجل) للنقد الأجنبي، وكما قلنا ان البنك المركزي يدخل هذه السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية مستهدفاً من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية والذي يؤثر على خلق الأئتمان حسب الظروف الاقتصادية .

المحور الثالث:- ادوات السياسة النقدية  
المستحدثة :-  
أولاً:- التشريعات القانونية المستحدثة للسياسة  
النقدية :-

ان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ يشكل الخطوة الجديدة الاولى والذي منح بموجبه البنك المركزي الأستقلالية الكاملة بما يقوم به من مساعي لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي ، وان تلك الأهداف مجتمعة اذا ماتم تحقيقها ستقود الى بناء ركائز قوية للأستقرار الأقتصادي ومقدمات ملائمة لمناخ الاستثمار المرغوب بالاضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للأندماج في النظام المالي العالمي .<sup>(٦)</sup>

والخطوة الثانية، هو صدور قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة لعمل المصارف والتي تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون اية قيود تحد من تحركاته وفعالياته<sup>(٧)</sup> .

وترتب على هذا التغيير الغاء خطط الائتمان وتحديد الفائدة المناسبة بصوره تنافسية حره يفرضها الوضع الاقتصادي الجديد ، وتطويع اشارات السوق والاشارات السعرية التي باتت السياسة النقدية تعمل بموجبها وحدث ترابط بين فعل السياسة النقدية والجهاز الرقابي للبنك المركزي وعمل مختلف المؤسسات الأيداعية المصرفية .

والخطوة الثالثة تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم(٩٣) لسنة ٢٠٠٤ اذ شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الارهاب والجريمة ويهدف الى أخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي وقد تم تأسيس مكتب الابلاغ عن غسيل الاموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الاداري رقم(١٣٠٨) في ١٩/٤/٢٠٠٧ ، وتم الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي<sup>(٨)</sup> .

وكانت الخطوة الرابعة اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصول على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الأستثمار<sup>(٩)</sup> .

كما حددت المادتين (٢٤،٢٥) من قانون البنك المركزي شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وحصرتها بالتشاور والقيام بأعمال بالأناابة عن الحكومة ،

اذ يتم التشاور مع الحكومة في اجتماعات دورية منتظمة لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم كل بحدود مسؤوليته، وايضا جواز حضور البنك المركزي الاجتماعات الحكومية ذات الطبيعة الداخلة في نطاق اختصاصه، وتمتد اعمال الأنابة الى مسك حسابات الحكومة والاشتراك في عمليات الاقتراض المحلية والاجنبية التي تقوم بها الحكومة حول القضايا المالية والنقدية مع الدول والمؤسسات الدولية، ذلك كله بشرط ان لا يتحمل البنك المركزي أية التزامات مالية او مسؤولية قانونية نيابة عن الحكومة (١٠).

ومما تقدم فقد اصبحت السياسة النقدية تمتلك تشريعات قانونية تزيد من فاعليتها وتضمن استقلالها من القرارات السياسية وتنظم عملها وأجراءاتها وتمنحها المزيد من الحرية في اختيار الادوات والوسائل الملائمة لتحقيق غاياتها وبما ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد، كما ان ضمان الاستقلالية للبنك المركزي وفقاً لهذا القانون قد أرسى مبدأ الفصل بين القدرة على انفاق النقود من خلال الموازنة العامة والقدرة على توفير تلك النقود من مصادرها المختلفة وبكاف متدنية او معدومة خصوصاً عن طريق الاصدار النقدي الجديد. (١١).

ان للسياسة النقدية دوراً في الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولا سيما بعد ان ارتبطت تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية آواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة المالية مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي، ومؤازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، اذ أدى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبنتهما السياسة النقدية في بلوغ اهدافها المنوه عنها وهما اشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي واشارة سعر صرف الدينار العراقي أزاء العملات الاجنبية (١٢).

فالتحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق في السنوات الخمس الماضية، جسده فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه، والتي عدت ركناً أساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الأستقرار المالي.

ثانياً :- التسهيلات القائمة :- تعتبر التسهيلات القائمة كأداة من أدوات السيطرة على السيولة انسجاماً من السياسة النقدية الجديدة التي تهدف الى تسهيل ادارة السيولة للمصارف وتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها (inter Bank) بصوره اوسع من الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي .

ونرى ان الغرض الأساسي من استخدام تلك الأداة هو بناء صمام امان للمصارف للأستجابة الى تطورات السيولة غير المتوقعة وحالات عدم الكفاءه وضعف تقدير التنبؤ بالسيولة، اضافة الى

انها تساعد المصارف على ادارة فائض السيولة لديها بحرية وأمان تام ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة قصيرة الأجل وبالشكل الذي يوسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل لان تلك التسهيلات وبكلا نوعيها تحمل اسعار فائدة لها الصلة بسعر السياسة (١٣)

انواع التسهيلات :-

١ - تسهيلات الأقرض القائمة - بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب من عام ٢٠٠٤ من أجل الحفاظ على نظام مالي سليم ومنتظم يضمن السيطرة على اتجاهات السيولة المصرفية عبر الأشارات السعرية وتكون هذه التسهيلات على ثلاث انواع هي :-  
أ- الأئتمان الاولي (primary Credit) ويمنح البنك المركزي أئتمناً اولياً على اساس استثمار ليلي (over Night) تحول بعدها الى اسبوعي كمصدر دعم لتمويل المصرف ويستخدم المصرف هذا الأئتمان لغاية ٢٠% من راسماله لمدة ١٥ يوماً ويكون سعر البنك قابل للتعديل وفقاً لمستجدات اهداف السياسة النقدية .

ب- الائتمان الثانوي (Secondary credit) يمنح البنك المركزي هذا النوع من الائتمان كأئتمان قصير الأجل لغاية شهر واحد ويكون هذا النوع من الأئتمان مصدر دعم لتمويل المصرف، ويمنح هذا الأئتمان بسعر فائدة مساوياً الى سعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط فوق سعر الأئتمان الأولي .

ت- تسهيلات الملجأ الاخير للاقرض :- في الظروف الاستثنائية يمنح الأئتمان الى المصرف من قبل البنك المركزي، بشرط ان يكون طلب المساعدة المالية مستنداً الى تحسين السيولة لديه كما تمنح تلك التسهيلات لغرض المحافظة على النظام المالي اذا ما أصدر وزير المالية خطاب ضمان محرراً بالنيابة عن الحكومة يتعهد به تسديد مبلغ القرض ويكون دعم البنك المركزي بوصفه الملجأ الاخير للاقرض متاحاً لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتمديد وفق شروط معينة ويحدد سعر فائدة على هذا النوع من التسهيل بسعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط ونصف النقطة، قابلة للتعديل وفقاً لنوع السياسة المتبعة (١٤).

٢- تسهيلات الأيداع القائمة :- استحدث البنك المركزي هذا النوع من التسهيلات بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة، (وتقبل الودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي) من المصارف التي تتمتع بأرصده زائدة للأستثمار لدى البنك المركزي لقاء فائدة اذا رغبت المصارف بذلك وتتمثل الودائع بالدينار العراقي نوعين هما :-

١-الاستثمار اليالي الذي يعبر عن الأجل القصير جداً للاستثمار تحول الى اسبوعي فيما بعد ٢- ودائع لمدة اربعة عشر يوماً وثلاثون يوماً ، اما الودائع بالدولار الأمريكي فهي على نوعين ايضاً هما الاستثمار اليالي (تحول الى اسبوعي فيما بعد) والنوع الثاني هو ودايع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً<sup>(١٥)</sup>

ويحدد سعر الفائدة على مثل هذا النوع من الودائع بسعر اقل من سعر البنك ،وتؤدي تلك التسهيلات الى سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تدريجياً الى وقت تتطور فيه الاسواق المالية الحكومية نسبياً وبالصورة التي تمكن البنك المركزي من ادارة عمليات السوق المفتوحة بكفاءة.<sup>(١٦)</sup>

ويمكن ملاحظة تلك التسهيلات ومبلغ الاستثمار لمدة سبعة ايام واربعة عشر يوم وثلاثون يوم حيث كان الاستثمار لمدة سبعة ايام عام ٢٠٠٥ (١٣٠٦)مليار دينار وبسعر فائدة حوالي ٥% دينار بينما كان في عام ٢٠١٣ (٣١٣٤)مليار دينار وبسعر فائدة (٤%) ،اما الأستثمار لمدة (١٤) يوم فقد كان في عام ٢٠٠٥ حوالي(٢٥٧١)مليار دينار وبسعر فائدة (٦%)بينما الاستثمار لمدة (٣٠) يوماً كان (١١٠٥)مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبسعر فائدة (١٥%)<sup>(١٧)</sup>.

ثالثاً:- مزادات العملات والحوالات :-

أ-مزادات العملة الأجنبية - بدأ تطبيق المزاد بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٣ اذ أصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الأجنبية وقد استخدم البنك المركزي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من أجل الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الأستقرار في المستوى العام للأسعار.

وقد حقق مزاد العملة هدفين :-

١- استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار،٢- بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار مايعادل ١٠٠% من العملة المصدرة ،وان استقرار في سعر الصرف انعكس على استقرار أسعار السلع وخصوصاً المستوردة والتي تمثل ٤٠% من مكونات المعروض السلعي في العراق.<sup>(١٨)</sup>

ب-مزادات حوالات الخزينة - أنشأت وزارة المالية (مزاد الحوالات) وأوعزت الى البنك المركزي للعمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزاداتها وهناك نوعان من الحوالات هي :-

١-حوالات وزارة المالية - وقد تضمنت سياسة البنك المركزي العراقي الجديدة مزادات حوالات الخزينة لمدة (٩١)يوم طبقت منذ عام ٢٠٠٤<sup>(١٩)</sup>.

## جدول رقم ( ٢ )

وقد قامت وزارة المالية بتغيير آجال المزادات التي تقيّمها من (٩١) يوم الى (١٨٢) يوم و(٣٦٥) يوم في عام ٢٠١٠

ويلاحظ من جدول رقم (٢) ان مزاد الحوالات ذات الآجال (٩١) يوم عام ٢٠٠٤ حوالي (٣٢٤٥٨٠) مليون دينار وبسعر خصم ٦% اما بعد تغيير آجال المزادات في عام ٢٠١٠ فقد كان المبلغ (١٦١٥٠١٠) مليون دينار وبسعر خصم ٨,٩٤% تراجع المبلغ في عام ٢٠١٣ (٥٩٠٠٤٠) مليون دينار للآجال (١٨٢) يوم اما الآجال (٣٦٥) يوم فقد كان المبلغ (٣٧٦٠٥١٠) مليون دينار و(١٣٠٠٠٠٠) مليون دينار وبسعر خصم (٥,٨٣-٣,٣٣%) للاعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ على التوالي .

٢-حوالات البنك المركزي - بدأ العمل بهذا النوع من المزادات في عام ٢٠٠٦ لحوالات الخزينة ذات الآجال (١٨٢) و(٣٦٥) يوم<sup>(٢٠)</sup> وأستمر العمل بهذا النوع من الحوالات الى عام ٢٠١٠ حيث بدأ في ذلك العام نوع جديد من الحوالات ذات أجل اقصر ولمدة (٩١) يوم<sup>(٢١)</sup>.

ويكون هدف الحوالات هو تسديد الديون المترتبة على وزارة المالية قبل عام ٢٠٠٣ وعندما تقوم وزارة المالية بالتسديد يطفى البنك المركزي تلك الحوالات علماً ان البنك المركزي العراقي يقيم مزاداً من الحوالات ذات أجل (١٨٢) يوم كل اسبوعين ، واخر لبيع الحوالات التي مدتها (٣٦٥) يوم كل ثلاثة أشهر. ويلاحظ من جدول رقم (٣) ان مبلغ الحوالات المباعة ذات الأجل (١٨٢) يوم حوالي (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٦ اما ذات الأجل (٣٦٥) يوم (٧٢٠٠٠٠) مليون دينار لنفس المدة في حين بلغ مبلغ الحوالات ذات الاجل (٩١) يوم (٣٣٠٧١٣٠) مليون دينار لعام ٢٠١٣ وبسعر خصم ٥,٣١%.

مزاد الحوالات لوزارة المالية ذات الاجال ( ٩١-١٨٢-٣٦٥ ) يوم للمدة ( ٢٠٠٤-٢٠١٣ ) ( مليون دينار )						الحوالات السنة
حوالات وزارة المالية						
ذات الاجل ٣٦٥ يوم		ذات الاجل ١٨٢ يوم		ذات الاجل ٩١ يوم		
سعر الخصم %	المبلغ المباع	سعر الخصم %	المبلغ المباع	سعر الخصم %	المبلغ المباع	
—	—	—	—	6	324580	2004
—	—	—	—	9	3894100	2005
—	—	—	—	16	3001690	2006
—	—	—	—	21	3219320	2007
—	—	—	—	17.37	1792160	2008
2	3510000	7.3	2400150	7.8	2529060	2009
5.83	3760510	8.94	1615010	—	—	2010
—	—	9.41	2315350	—	—	2011
—	—	6.26	1067050	—	—	2012
3.33	1300000	5.35	590040	—	—	2013

المصدر :-

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة

جدول رقم ( ٣ )

مزاد الحوالات للبنك المركزي العراقي ذات الاجال ( ٩١-١٨٢-٣٦٥ ) يوم للمدة ( ٢٠٠٦-٢٠١٣ )  
( مليون دينار )

حوالات البنك المركزي						الحوالات السنة
ذات الاجل ٣٦٥ يوم		ذات الاجل ١٨٢ يوم		ذات الاجل ٩١ يوم		
سعر الخصم %	المبلغ المباع	سعر الخصم %	المبلغ المباع	سعر الخصم %	المبلغ المباع	
20	720000	15	1000000	—	—	2006
21	398010	15	5027590	—	—	2007
17.2	424220	17.84	3614830	—	—	2008
—	—	7.44	2400150	—	—	2009
—	—	5.63	300010	6.44	1363060	2010
—	—	—	—	7.1	2400130	2011
—	—	—	—	5.1	3900330	2012
—	—	—	—	5.31	3307130	2013

المصدر: -البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة

المحور الرابع :- دور السياسة المالية كـرديف

للسياسة النقدية في علاج التضخم .

السياسة المالية هي الطريقة التي تبحث عن كيفية استخدام الادوات المالية من نفقات عامة وأيرادات عامة باتجاه تحقيق اهداف الدولة النابعة من فلسفتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،وتلعب السياسة المالية دوراً بارزاً في التخفيف من حدة تقلبات الدورة الاقتصادية وخفض معدلات التضخم والوصول لمستوى التوظيف الكامل وتحقيق الأستقرار الاقتصادي كضرورة اساسية لبلوغ معدلات مقبولة من النمو الأقتصادي وقد اصبحت السياسة المالية مسؤولة عن تحقيق الهدف المالي اي تمويل النفقات العامة للدولة ،والهدف الأقتصادي الذي يسعى الى تحقيق التوازن الاقتصادي ،ثم الهدف الاجتماعي والذي يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الدخل القومي ، ومن هذا الهدف يمكن ان تلعب السياسة المالية دوراً محورياً في عملية معالجة التخلف والفقر والدفع بحركة النمو الاقتصادي (٢٢).

ونلاحظ ان السياسة المالية بأدواتها الاساسية تلعب دوراً مهماً واساسيا في عملية الاستقرار الاقتصادي ،ويعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق اعلى مستوى للاستخدام دون تضخم اي التوصل الى انتاج اكبر قدر ممكن من الناتج المادي او الدخل القومي الحقيقي والذي يعني بالضرورة اقصى درجات التشغيل للقوى العاملة في المجتمع وفي ذات الوقت الحفاظ على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع الاسعار وحصول حالة التضخم .

وسوف يتم التطرق في هذا المبحث الى دور السياسة المالية كـرديف للسياسة النقدية في علاج التضخم من خلال الأيرادات وسياسة الانفاق العام والدين العام .

١-الأيرادات :- ان جانب الأيرادات في الموازنة العامة يضم الأيرادات الطبيعية والمتمثلة بأيرادات صادرات النفط والايادات السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم ،أوتلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية أو الخدمية ولكن الواقع يشير الى هيمنة احد المصادر على حساب تدني اسهام المصادر الأخرى ،وهو يعني ان التباين في الاسهام او التمويل بين مصادر الأيرادات يعد من السمات الأساسية التي تميز تشكيلة الأيرادات العامة لذلك لابد من الوقوف على طبيعة هذه المصادر وهي :-الأيرادات النفطية ،والأيرادات الضريبية ،والايادات الأخرى.

أ-الأيرادات النفطية :- يعد القطاع النفطي أحد أهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الأجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ،ويلاحظ مسار هذا القطاع اتسمت بالتذبذب طيلة العقود الماضية بسبب الحروب التي دخلها العراق من جهة وتلكؤ انتاج

النفط فيه نتيجة لضعف عملية ادخال التكنولوجيا المتقدمة من جهة اخرى مما أدى الى انخفاض قدرته الانتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته المتاحة.

ومن جدول رقم(٤) يلاحظ ان حصيلة الايرادات النفطية قد ارتفعت وتاثرها بشكل مضطرب حيث كانت ادنى حصيلة ١٥,٧ ترليون دينار عام ٢٠٠٣ أستمرت بالارتفاع اذ بلغت ٧٧,٩ ترليون دينار ثم أصبحت ١٠٥,٥ ترليون دينار عام ٢٠١٣ وهذا يشير الى ضخامة اسهام القطاع النفطي الى الايرادات العامة وما يترتب عليه من التبعات السلبية ،اي ان الارتفاع في الايرادات لايعود الى تحسن مستويات انتاج النفط العراقي ومستوى صادراته وانما الى الارتفاع الكبير الذي شهدته اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

ب- الأيرادات الضريبية :- تلجأ الحكومة الى زيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة والهدف هو أمتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد ،وهذا يعمل على تخفيض حجم الأنفاق الكلي على السلع والخدمات واعادة التوازن الى الأقتصاد وتستخدم الدولة نوعين من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،حيث تستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الافراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الاعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للأستقطاعات الضريبية وهذه الأجراءات تؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة لأنخفاض دخولهم الأسمية، اما الضرائب غير المباشرة فقد تحدث اثراً فعالاً في تخفيض حجم الطلب الكلي من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها ،ويلاحظ ان قدرة الايرادات الضريبية على الأسهم وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظل بعيداً عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الأيرادات الضريبية والايادات النفطية خاصة في الدول النامية، ومن الجدول رقم (٤) يلاحظ ان حجم الضرائب كان في عام ١٩٩٠ (٦٣٩٩) مليون دينار وفي عام ٢٠٠٢ اصبح (٥٨٢٨٩,٣) مليون دينار بينما كان في عام ٢٠١٣ (٢٨٧٦٨٥٦) مليون دينار.

واجه العراق في العقد الثمانيني مشكلة انقطاع موارده من العملات الصعبة بفعل توقف تصدير النفط ابان الحصار الاقتصادي واتجاه الدولة نحو الانفاق الموسع لمواجهة متطلبات الاعمار والاستمرار بتقديم الدعم لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية ، ولم يقابل هذا التوسع في الانفاق اي تزايد في مصادر الايرادات التقليدية كموارد الضريبة، الامر الذي عمق العجز المالي في الموازنة العامة ودفع السلطة المالية نحو تزايد الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد وهذا ادى الى تعاضم الكتلة النقدية والتي لايقابلها عرض سلعي مناسب وارتفاع في معدلات التضخم وحصول التشوهات السعرية وتزايد ظاهرة التضخم حيث كانت اسباب التضخم نقدية وهيكلية وهذه الاسباب جعلت

ظاهرة التضخم مركبة يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بتدهور مستويات الانتاج وارتفاع مستويات الاسعار والتي تسمى بظاهرة التضخم الركودي.

جدول (٤)

يوضح الأيرادات النفطية والضرائب و الدين العام الداخلي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	الضرائب	الدين العام الداخلي
1990		5287	32738
1991	26781	6399	46473
1992	12868	9815	75318
1993	12703	2593.4	137596
1994	18388	9222.8	323242
1995	28504	5190.5	926988
1996	21356	6149.2	1270646
1997	55421	12498.8	1479306
1998	84636	20189	1965807
1999	75658	33157.9	2205019
2000	142294	44486.5	2585887
2001	185907	53256.3	3552885
2002	374890	58289.3	45482845
2003	15728387	32345	5543684
2004	32593011	33258	5925061
2005	39448514	495282	6593960
2006	46873253	593887	5645390
2007	49557283	1397991	5193705
2008	77874589	985837	4455569
2009	50190202	3334809	8434049
2010	63594168	1532438	9180806
2011	103061762	1783593	7446859
2012	111326166.4	2633357	6547519
2013	105695824.7	2876856	4255549

المصدر : ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي

للسنوات

٢- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة

٢- الأنفاق الحكومي :- ان تدخل الدولة في الاقتصاد عبر السياسات الانفاقية نابع من معالجة وتصحيح الضعف في آلية السوق والقطاع الخاص وهذا الضعف في آلية السوق يؤدي بدوره الى توزيع خاطئ للموارد والذي يشكل بحد ذاته عقبة امام التنمية ،ونرى ان السياسة الانفاقية للحكومة تلعب دوراً بارزاً في رفع مستويات الطلب الكلي واحداث التوازن ومعالجة الدورة الاقتصادية وامكانية ان يعوض الانفاق الحكومي الانفاق الخاص في الدورة الاقتصادية الا انه لا يكون بديلاً عنه ،وان السياسة التمويلية تساعد في تقليل التفاوت في توزيع الدخل من ناحية والتفاوت بين الطلب والعرض الكلي من ناحية اخرى، ويلاحظ ان هناك نمو متواصل للأنفاق العام على حساب ضعف النمو للايراد العام اذ بلغ حجم الانفاق لسنة ١٩٩٠ ما مقداره (١٤١٧٨٩) مليون دينار في حين بلغ حجم الانفاق ٢٠١٣ حوالي (١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار ،في حين بلغ حجم الايراد العام سنة ١٩٩٠ ما مقداره (٨٤٩١) مليون دينار وفي عام ٢٠١٣ بلغ الايراد (١١٣٨٤٠٠٧٦) مليون دينار<sup>(٢٣)</sup>. بمعنى ان الحكومة العراقية تتفق دينارين وتستحصل دينار واحد فقط كمعدل عام طيلة فترة الحصار الاقتصادي ،وانعكس التفاوت الكبير بين الانفاق العام والايراد العام الى ظهور الموازنة العامة في عجز مستدام طيلة فترة الحصار الاقتصادي، بسبب زيادة الايرادات النفطية وارتفاع حجم التصدير النفطي بعد ان وقع العراق مذكرة التفاهم حول النفط مقابل الغذاء والدواء، ان نمو الانفاق العام طيلة مدة الحصار كان عاملاً أساسياً في رفع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية وسعر الصرف للعملة المحلية الى جانب المضاربات في السوق الموازية للعملة ورواج ظاهرة الدولار لضعف الثقة بالدينار العراقي، اما الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) فقد شهدت تذبذباً في حجم الايرادات والنفقات حيث كانت الايرادات اكبر من النفقات العامه واحياناً مقاربة لها، كما يلاحظ ان الدين العام هو مصدر للأنفاق الحكومي ويكون منبع هذا المصدر من الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية،الداخلية والخارجية (الدين العام الداخلي والخارجي)،ويقوم البنك المركزي بمهمة تنظيم عملية اقتراض الدولة من هذه الجهات كونه الوكيل المالي للدولة من خلال ادارة عمليات السوق المفتوحة وذلك بعرض السندات الحكومية على الافراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ولاتعد وسيلة الدين العام وسيلة تضخمية اذا كانت الدولة تحصل على اقراضها المالي من الافراد والمصارف التجارية غير الخالقة لعرض نقدي جديد، اذا تم من خلال نقل كمية النقد الفائضة من الجهات ذات الفائض النقدي الى الجهات ذات العجز النقدي والتي تترك فقط تأثيراً نسبياً على سرعة تداول النقود، بينما تكون وسيلة تضخمية اذا اصبح مصدرها اصدار نقدي من البنك المركزي (سحب على المكشوف)والتي تسبب

تضخم نقدي وارتفاع في الاسعار وانخفاض اسعار الفائدة في بداية الامر وتآكل القوة الشرائية والارباح وارتفاع اسعار الفائدة لتغطية الخسائر الضمنية من استخدام النقود.

الاستنتاجات والتوصيات :-

أ- الاستنتاجات :-

١- دخول الأقتصاد العراقي مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ وحصول البنك المركزي على أستقلالية كاملة وفق قانون (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).

٢- استحداث نافذة جديدة لبيع وشراء العملات الأجنبية هدفها سحب السيولة الفائضة والحفاظ على قيمة الدينار العراقي.

٣- استخدام البنك المركزي لأليات وأدوات حديثة ساعدت في الوصول الى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم ومن هذه الأليات مزادات العملة الأجنبية ومزادات الحوالات والتسهيلات القائمة للأقراض والأيداع .

ب- التوصيات :-

١- تنويع مصادر ايرادات العراق المالية من العملة الأجنبية من خلال تنمية ودعم القطاعات الأقتصادية الغير نفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الأجمالي في العراق مما يعزز قدرة الأقتصاد في مواجهة الأزمات الخارجية.

٢- التأكيد على مراقبة المصارف المستلمة للدولار من خلال التأكيد من صحة المستندات المقدمة من قبلها لمنع تهريب العملة الأجنبية الى الخارج.

٣- تفعيل وتنشيط سوق العراق للاوراق المالية من خلال قيام البنك المركزي بطرح الحوالات والسندات .

٤- تفعيل عمل المصارف الاهلية لتوظيف سيولتها الفائضة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين راس المال.

٥- اعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري) لتسريع عملية النمو والتنمية والتي تعتبر هدفاً حيويًا للسلطات النقدية والاقتصادية.

الهوامش:

١- غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٢، ص ٤٨ .

٢- الشبيبي سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل قدمت الى الأجتتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، ٢٠٠٧، ص ٣٥-٣٦ .

3-Veena keshav pailwar, Economic-Environment of Business, PHI, Learning Delhi, 2013p.33.

4- Learning delhi, 2013, p.33 .

٥- صالح مظهر محمد، السياسة النقدية للعراق، بناء الأستقرار الأقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣٩ .

٦- شناوه، مجيد حسين، سياسات الاصلاح الاقتصادي وأفاقها في العراق، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والادارية، جامعة واسط، ٢٠٠٤، ص ٥٦،

٧- حايط منى جابر، أليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص ٥٩ .

٨- الخزرجي ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد ٢٣، ٢٠١٠، ص ١٢ .

٩- صالح مظهر محمد، السياسة النقدية للعراق، بناء الأستقرار الأقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٩ .

١٠- عاشور احسان جبر، ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأستقرار والنمو الأقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٣، ص ٦٦ .

١١- صالح مظهر محمد، السياسة النقدية للعراق، بناء الأستقرار الأقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٩،

١٢- الشبيبي سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل قدمت الى الأجتتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، ٢٠٠٧، ص ٣٢ .

١٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧، ص ٩.

١٤- الشبيبي سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل قدمت الى الأجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، ٢٠٠٧، ص ٣٣-٣٥.

١٥- ثويني فلاح حسن، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد الثالث، العدد ٨، ٢٠٠٥، ص ١٢٥.

١٦- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧.

١٧- الشبيبي سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل قدمت الى الأجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

١٨- الخزرجي ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٣، ٢٠١٠، ص ١١.

١٩- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

٢٠- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧.

٢١- عبد المجيد عبد الفتاح، اقتصاديات المالية العامة، مصر، جامعة المنصورة، كلية التجارة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ٤٨٩.

٢٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧.

٢٣- السمحان مروان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١، ص ٣٢.

#### المصادر :-

١- السمحان مروان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١.

٢- الشبيبي سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل قدمت الى الأجتماع السنوي الحادي

والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، ٢٠٠٧،

- ٣-الخرجي ثريا،السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد٢٣، ٢٠١٠.
- ٤-الخرجي ثريا والبارودي شيرين،الابتكارات الحديثة لانظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي،المجلة العراقية للعلوم الادارية ،جامعة كربلاء،٢٠١٣.
- ٥-البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠٠٧.
- ٦- ثويني فلاح حسن،التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،المجلد الثالث،العدد٨، ٢٠٠٥.
- ٧-حايط منى جابر ،آليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة ،رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٦ .
- ٨-صالح مظهر محمد،السياسة النقدية للعراق ،بناء الأستقرار الأقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ،بيت الحكمة ،بغداد،٢٠١٢ .
- ٩- عبد المجيد عبد الفتاح،اقتصاديات المالية العامة ،مصر ،جامعة المنصورة،كلية التجارة،الطبعة الثانية،١٩٩٦.
- ١٠-عاشور احسان جبر،ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأستقرار والنمو الأقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)،اطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ٢٠١٣ .
- ١١-غدير هيفاء ، السياسة المالية والنقدية ودورها التتموي في الأقتصاد السوري الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة ،دمشق،٢٠١٢ .
- ١٢-مجيد حسين شناوه،سياسات الاصلاح الاقتصادي وأفاقها في العراق،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط،٢٠٠٤ .

13-Veena keshav pailwar,Economic-Environment of Business,PHI,  
Learning Delhi,2013